

موقف مصر من الحرب الطرابلسية(*)

١٩١١ - ١٩١٤

لقد كنور جمال زكريا قاسم

منذ أوائل القرن الحالى أخذت إيطاليا تطلع إلى الاستيلاء على ليبيا ، آخر الولايات العثمانية فى شمال أفريقيا ، التى لم تكن قد سقطت بعد فى أيدي الاستعمار الأوروبى الذى أخذ يحتاج ولايات الدولة العثمانية فى السنوات التى أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

وعملت إيطاليا على ممارسة نشاطاً استعمارياً واسع للذى قتل فى المدارس التى أنشأتها لنشر الثقافة الإيطالية ، وكذلك فى الإرساليات التبشيرية ، ووضع للصورت والحرائط اعتماداً للغزو . ولكن الأمم من ذلك كله إنشاء فرعين لبنك روما Banco di Roma فى عام ١٩٠٥ فى كل من ولايتي برقة وطرابلس ، القذان نجما فى الاستيلاء على أراضى القبيين نتيجة لعدم وفائهما بالقروض .

وعلى الرغم مما فطن له أهالى البلاد من أطماع إيطاليا ، واستنجا دم أكثر من مرة بالدولة العثمانية طالبين منها اتخاذ وسائل حاسمة لوقف هذه الأطماع ، إلا أن الدولة العثمانية لم تمر الأمر النفاذاً ، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إيطاليا لن تجرؤ على غزو ليبيا حتى لا تثير سخط العالم الإسلامى ، كما حدث عندما استولت فرنسا على تونس ١٨٨١ ، فضلاً عن أنها إذا حاولت ذلك فإن الدول الأوربية لن تسمح لها ولن تترك لها الفرصة التى تمكنها من تحقيق أطماعها .

ولا شك أن هذا التفكك كان خاطئاً لسببين :

السبب الأول : أن حركة الجامعة الإسلامية بدأت تراجع مؤقتاً فى أعقاب الحركات الدستورية التى أخذت تحتاج العالم الإسلامى ، مع التسليم فى نفس الوقت

(*) هذه الدراسة قدمت إلى « مؤتمر ليبيا عبر المصور » الذى نظمته الجامعة الليبية بيننازى فى الفترة من ١٦ إلى ٢٣ مارس ١٩٦٨ .

أن العدوان الإيطالي على ليبيا كان بعثاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية التي عادت إلى الظهور بأقوى مما كانت عليه.

والثاني : أن إيطاليا نجحت في حل الكثير من مشاكها مع الدول الاستعمارية وتمت القسمة بينها وبينهم ، فهي من ناحية عملت على استغلال المحالفة الثلاثية لتتمكن من تعزيز سمعتها السياسية ومركزها الاستعماري . بهدف الضغط على منافستها الأولى في شمال أفريقيا وهي فرنسا التي كانت تفقد حججاً كثيرة في سبيل توسعها في شمال أفريقيا .

على أن إيطاليا كانت تدرك في نفس الوقت أن هذه المحالفة لن تساعد — بسبب الخلاف بينها وبين فرنسا — على تحقيق أطماعها ولذلك كان اتجاه إيطاليا الواضح إلى إنجلترا ، ولم تردد إنجلترا في مساعدة إيطاليا على تكوين إمبراطوريتها في شرق أفريقيا بهدف الحد من امتداد الاستعمار الفرنسي إلى الحبشة أو السودان .

ويتضح التقارب الإنجليزي الإيطالي في عام ١٨٨٥ فإن ذلك العام يسجل توثق العلاقات بين إيطاليا وإنجلترا بالدرجة التي مكنت إيطاليا من تأسيس مستعمراتها في شرق أفريقيا ، ومع ذلك فإن الضربة القوية التي وجهت لإيطاليا في الحبشة (عدوة ١٨٩٦) جعلت إيطاليا توجه نظرها إلى شمال أفريقيا . ولما كانت إيطاليا تدرك أن فرنسا تدخل هذه المنطقة في مجال نفوذها الاستعماري فقد أثرت تسوية الأوضاع بينها وبين فرنسا بالطريق السلمي ، ففي عام ١٩٠١ تم عقد اتفاق بين الدولتين تناول شؤون المنطقة ووضح فيه التقارب بين فرنسا وإيطاليا ، وفي العام التالي عزز هذا الاتفاق باتفاق آخر ، وفي هذين الاتفاقين أضحت كل من برقة وطرابلس منطقة نفوذ إيطالية ، وفي نظير ذلك وافقت إيطاليا على إطلاق يد فرنسا في مراکش دون معارضة .

ومنذ ذلك الوقت أخذت إيطاليا تنظر إلى برقة وطرابلس كما لو كانت هذه البلاد مقاطعات إيطالية ، كما نجحت إيطاليا في الحصول على موافقة كل من إنجلترا وروسيا وإيطاليا على الاحتلال الإيطالي لل ليبيا ، كما وافقت فرنسا أيضاً بشرط ألا يتعدى الاحتلال منطقة شمال أفريقيا .

ومهدت إيطاليا للاحتلال بإيجاد مصالح لها في كل من برقة وطرابلس ، وساعدها على إيجاد مصالح لها في هاتين الولايتين الحالة السيئة التي بلغتها ليبيا . والجدير بالذكر أن الكثير من المصادر تلقى على الدولة العثمانية مسئولية إهمال الولاية وأن

ليتم لم تلق أى عناية أو اهتمام من قبل السلطات الحكومية بالاستانة ، ومع ذلك فقد يكون من الإصاف أن نلتصق بعض المذخر للإدارة التركية ، فإن إهمالها شئون الولاية كان يرجع بالدرجة الأولى إلى أن الليبيين كانوا قليلا ما يتأثرون بالأنظمة التركية التى تفرض عليهم ، خاصة فى عهد الاتحاديين ، وإعما يؤثرون العيش طبقاً لما درجوا عليه من نهج معين فى الحياة ^(١) ولذلك اصطدمت التنظيمات العثمانية بمعارضة وطنية عنيفة . وكانت من الأجدى للدولة فى هذه الظروف أن تشجع السنوسيين على حكم البلاد ، ولكنها على العكس من ذلك أساءت معاملتهم وضيق عليهم الخناق خوفاً مما يحرج عليها ذلك من اشتباك مع الفرنسيين بهدف إقناعهم توسيعهم من أواسط أفريقيا إلى غرب أفريقيا ، بعد أن نجح الفرنسيون فى تأسيس ما كان يعرف سابقاً باسم السودان الفرنسى ^(٢) . ومن ناحية أخرى كان السلطان عبد الحميد الثانى يشك فى السنوسية ويخشى من استتعال أمرها لدرجة قدهده خلافته . ولذلك كان من المنتظر بعد الإقلااب الدستورى الذى عصفت بحكم السلطان عبد الحميد الثانى ١٩٠٨/١٩٠٩ أن تعمل الدولة فى عهد هذا الجديد على إصلاح شئون الولاية ، ولكن الاتحاديين استقروا راجعهم على أن ولاية طرابلس من الولايات التى لا تفيد الدولة فائدة مالية تذكر وأنه لا داعى لتوجيه الإهتمام إليها ^(٣) .

واتهمزت إيطاليا هذه الفرصة فأخذت الصحافة الإيطالية تمهد الرأى العام الأوروبى للاحتلال وظهرت فى الصحف الإيطالية الكثير من المقالات التى تؤكد أن من واجب الإنسانية أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة فى ليبيا بعد أن فشلت الدولة العثمانية ، خاصة وأن البلاد تتمتع بثروات ضخمة يمكن أن تستغل فيها لو وجدت الأيدي العاملة والخبرة الفنية . وكان من نتيجة ذلك أن هام الشعب الإيطالى حبا بليبيا وأخذ نشيد طرابلس الجميلة Tripolitania Bella يتردد فى ألسنة الإيطاليين .

ولا شك أنه إيطاليا — فى تقدير الكثيرين — كانت تريد أن تفسح ما لحق بها من عار الهزيمة فى موقعة عدوة بإحراز انتصار سهل على دولة متهاكمة ضعيفة كالـدولة العثمانية .

(١) Pritchard (Evans), *Sanusi of Cyrenaica*, London 1944, p. 90.

(٢) و (٣) محمد فؤاد شكرى السنوسية دين ودولة ص ١١٢ — ١٢٠ .

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإيطالي لليبيا حدث في وقت بلغت فيه المرحلة الإمبريالية ، التي انتهت بالسيطرة على مناطق كثيرة من آسيا وأفريقيا ، أقصى مدى لها فإن كثيراً من المؤرخين يحملون الاتحاديين مسئولية فقدان ولاية ليبيا ووقوعها في أيدي الإيطاليين .

وتفريط الاتحاديين في كثير من الأراضي المربية قد يكون موضوعاً قابلاً للنقاش : هل كان ذلك التفريط بقصد النزول عن مناطق لا تعارس فيها الدولة العثمانية نفوذاً فعلياً نظير الحصول على تأييد الدول الأوربية للدولة أو إغاثتها في أزماتها المالية أو في إصلاح شئونها الإدارية والعسكرية ؟ أم كان ذلك التفريط نتيجة لفساد رجال الدولة واستهتارهم ، خاصة حينما وصلت إلى الصدارة العظمى وزارة إبراهيم حقي باشا ، إذ يعتقد الكثيرون أن حقي باشا كان متواطئاً مع الإيطاليين الذين ربطته بهم روابط عديدة أبرزها صداقته لبعض الشخصيات الإيطالية الرسمية ، ثم زواجه من إحدى الإيطاليات ، وظهر أثر ذلك التواطؤ في إهمال الدولة العثمانية لشئون ليبيا وفي سحب معظم الجيش العثماني أثناء قيام ثورة الامام يحيى في اليمن ١٩١١ أى وقت كان التهديد الإيطالي بالغاً أقصى درجة له^(١) ، كما أهملت وزارة إبراهيم حقي تسليح الفرق المحلية الليبية واستدعت الكثير من الموظفين العثمانيين إلى الآستانة وعلى رأسهم والي نفسه إبراهيم باشا إثر احتجاج الحالية الإيطالية المقيمة في ليبيا على سوء معاملته لها ، ولم تهتم الدولة العثمانية بتعيين واليٍّ غيره .

أصبح من الواضح منذ تولى الاتحاديون الحكم في عام ١٩٠٩ أن السياسة الإيطالية تضغط ضغطاً متزايداً على ليبيا ، وساعد إيطاليا على ذلك كراهية الليبيين لجماعة الاتحاد والترقي لتدخلهم في كل ما يمس تقاليدهم ومعتقداتهم^(٢) .

وكان من الطبيعي أن تنتهز إيطاليا كل هذه الظروف لتقديم إنذارها إلى الدولة

(١) حدث هذا التفريط في مناطق كثيرة من العالم العربي أبرزها في منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية إذ تنازل الاتحاديون عن سيادة الدولة العثمانية في هذه المناطق لبريطانيا بمقتضى القسويات التي عقدت قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٣ — ١٩١٤ . انظر دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ، الفصل التاسع .

(٢) Cachia (Anthony, J.), *Libya under the second Ottoman Occupation, 1835-1911*, Tripoli 1945, pp. 56-57.

الثمانية في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ ، وذكرت في هذا الإنذار أنها قررت التدخل عسكرياً في كل من طرابلس بعد استفعال حالة الفوضى التي يتعرض لها الأجانب خاصة الإيطاليين القيمين في كلتا الولاياتين^(١) ، وردت الدولة العثمانية على الإنذار رداً متخاذلاً حاولت فيه أن ترجع إهمال شئون الولاية إلى الحكم للناض ، أى قبل قيام الحكم الدستوري في الدولة العثمانية ، كما حاولت الدولة العثمانية أن تجد تسوية للأزمة وأظهرت الكثير من القساحل لحسم النزاع ، ولكن الأسطول الإيطالي كان مستعداً لقطع الصلة بين الولاية والدولة العثمانية في اليوم التالي من تقديم الإنذار (٢٩ سبتمبر ١٩١١)^(٢) .

ومع التسليم بوجود فرق شاسع بين قوة إيطالية الفتية وبين قوة الدولة العثمانية فإن هناك إجماع أيضاً على اتهام وزارة حق باشا بإهمالها شئون الدفاع ، خاصة وأن حق باشا كان سفيراً للدولة العثمانية قبل أن يعين صدراً أعظم ، أى أنه كان أكثر من غيره على علم تام بما تبنيه إيطاليا لليبيا ، ومع ذلك كان هذا التراخي الواضح الذي كان سبباً في إقالة وزارته ، كما قدم الندوبان الليبيان في مجلس المبعوثان طلباً لها كته واتهام وزارته بالخيانة العظمى وأنها خالفت أول وآخر مادة من القانون الأساسي في الأمور الخارجية والداخلية والمالية والحرية بتركها طرابلس وبنغازي عاجزين عن الدفع ، ولكن حال دون هذه المحاكمة انتهاء بعض أعضاء الوزارة إلى حزب الاتحاد والترقي صاحب الأغلبية في المجلس ، الذي اكتفى بإقالة الوزارة وتأليف وزارة أخرى برئاسة سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان^(٣) .

وحاولت الوزارة الجديدة إنقاذ ما يمكن إنقاذه فلجأت إلى الدول الأوروبية طالبة مساعدتها وتوسيطها في الأزمة ، كما أبرق السلطان محمد الخامس إلى ملك إنجلترا وإمبراطور ألمانيا ورئيس الجمهورية الفرنسية وبقية ملوك وقيصرة أوروبا . ولكن اعتذرت جميع هذه الحكومات عن التدخل مما أثار غضب الأتراك وحماستهم

Rodd to Grey 28.9.1911, Doc. No. 81, F.O. 407, 177, Part (١)
LXXXIX. Further correspondence respecting Egypt and Sudan.

Luther to Grey 29.9.1914, Doc. No. 94. Further correspondence. (٢)

(٣) انظر نس التقرير الخامس بشأن طلب محاكمة وزارة ابراهيم حق باشا مقدم من المبعوثين الليبيين إلى مجلس المبعوثان --- مجلة المنار ج ١٢ م ١٤ ص ٨٦٢ .

وجعلهم يسمعون على مقاتلة الإيطاليين والدفاع عنهم لميلهم وتحققاً لهذه الغاية ظمنت الدولة العثمانية بدعاية واسعة النطاق ضد إيطاليا في العالم العربي والإسلامي طالبة المساعدة وتوحيد الصفوف. تجاه هذا العدوان الصليبي الجديد الذي سيكتسح الإسلام، ويزيل معالمه، وفعلًا تألفت الجمعيات المتعددة في مختلف الأقطار الإسلامية لمساعدة الدولة العثمانية في مجتئها .

استولى الإيطاليون على طرابلس ودرنة ومصراته وطبرق واستخدموا في الغزو قوات كبيرة برية وبحرية ، ولما كان الغزو الإيطالي جاء مؤقتاً توقيتاً مناسباً بالنسبة لانشغال الدولة العثمانية بشئون أخرى ، فقد تمكن الإيطاليون نتيجة لذلك من التركيز بسهولة على الساحل ، وكانت الخطة الإيطالية تقضى بالامتداد على الساحل وفصله عن الداخل ومنع وصول أية مساعدة لفلول الحاميات التركية المتبقية في ليبيا . حتى تطلب التسليم ويضطر الليبيون نتيجة لذلك للخضوع للحكم الإيطالي (١) . وتمهدت إيطاليا وهي في مستهل عملياتها العسكرية بسلامة الأجانب المقيمين في طرابلس وبرقة ، كما أبلغت حصارها للسواحل الليبية لكثير من الدول الأوربية (٢) .

ومن المؤكد أن بعض الدول على الرغم من أنها أظهرت حياداً تاماً بشأن هذه الحرب إلا أنها كانت تساعد إيطاليا في احتلالها لليبيا ومن هذه الدول فرنسا وإنجلترا ، أما ألمانيا فبالنظر إلى محالفتها لإيطاليا وصدقتها للدولة العثمانية فإنها كانت أميل إلى عرض وساطتها في هذه الأزمة باعتبارها صديقة للطرفين (٣) . وعلى الرغم من أن إيطاليا قدرت المدة اللازمة لتسليم ليبيا خمسة عشر يوماً إلا أن هذه الأيام الممدودة امتدت سنوات طويلة ، إذ صادف التقدم الإيطالي من الساحل إلى الداخل عقبات شق وحاولت إيطاليا نتيجة لذلك إرضاء الباب العالي بتقديم ترضية مالية مقابل تنازله عن هذه الولاية ، ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك وشجعتهما على الوقوف في وجه إيطاليا .

هياج العالم الإسلامي وعودة حركة الجامعة الإسلامية تشق مجراها من جديد بشكل أعنف مما كانت عليه .

(١) Barbour (Neville), A. Survey of North West Africa, second edition, London 1962, p. 352.

(٢) Rodd to Grey 19.9.1911, Doc. No. 93, F.O. 407, 177.

(٣) Egoshen to Grey, 23.9.1911, F.O. 38212, No. 91. Cf. F.O. 407, 177, Part LXXIV.

والحقيقة أن الإعتداء الإيطالي على ليبيا كان يمثل منطلقاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية ، فمن الواضح أنه بمذاثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨م وخلع السلطان عبد الحميد الثاني توقف مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية وتفتت سيرها في التجه الذي كانت تسير فيه قبل ذلك بثلاثين عاماً (١٨٦٨) ، الأمر الذي جعل من الصنوفة يمكن تحديده الفصول الذي كان لهذه الخطوة ، وثلت ثورة تركيا الفتاة التورية الدستورية في إيران ، وأخذ العالم الإسلامي يضطرب بتيارات القومية ويمكن ذلك كان لفترة مؤقتة إذ لم تلبث أن عادت حركة الجامعة الإسلامية تستأنف سيرها ، وكان الباحث على ذلك اشتداد اعتداء إيطاليا والدول الغربية على ممتلكات الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى تسكتل الدول البلقانية وإشغالها الحروب على الدولة العثمانية ، وبدأ واضحاً أن الروح الصليبية تبعث في شكل جديد .

والحقيقة أن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية كان فتحاً للسألة الشرقية . ظهر لحارد فعل قوى في هياج العالم الإسلامي بشكل بلغ أقصى ذروة له ، الأمر الذي دفع به إسرائيل هانوتو Gabriel Hanotaux وزير المستعمرات الفرنسية والمؤرخ الفرنسي المعروف إلى القول « إن إيطاليا صادقت أضغابات شديدة في طرابلس وغيرها المحصنة لأنها لم تكن تحارب الدولة العثمانية وحدها ، وإنما كانت تحارب العالم الإسلامي أجمع ، وأن إيطاليا جنت على نفسها وعلى الدول الأوروبية جناية لا يعظم إلا الله عاقبتها ومنهاها (١) » .

ذلك أن العالم العربي والإسلامي اهتز نتيجة لقيام إيطاليا بهذا العدوان ووجدت الدولة العثمانية تنفاساً من ولاياتها حتى الولايات النشطة عليها فقد أرسل الإمام يحيى رغم قيامه بالثورة رسالة إلى السلطان يعلن استعداد للقيام بمائة ألف جندي تحت قيادته ، كما أبق عبد العزيز آل سعود أمير نجد في ذلك الوقت إلى الباب العالي يقول : إن مقاطعة نجد تقتصر من كل جوارحها أنها مقاطعة عثمانية ، وأن جميع القبائل

(١) لوروب مستودارد — حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٤١ — ١٤٢ القاهرة

التي تحت إمرته مستعدة للرحف في ظل الأعلام العثمانية إلى حيث تأمرهم الدولة العلية^(١)، كما وفد الكثيرون من شتى أنحاء العالم الإسلامي للتطوع في الجهاد في طرابلس حتى بلغ عددهم أكثر من ستة عشر ألفاً في العام التالي لنشوب الحرب ، كما تألفت لجان الإغاثة وأرسلت البعثات الطبية إلى ميادين القتال . ونشطت الصحافة إلى دعوة المسلمين لمساندة الدولة وأن الوقت ليس وقت مطالبة بإصلاح ولا مؤاخذه على إفساد وإعما هو وقت لا يتسع إلا لشيء واحد وهو تأمين الدولة ببذل الأموال والأرواح ، وأن الولايات للتطلمة إلى اللامركزية ينبغي ألا تعجل في طلبها لأن الدولة في الطريق إلى ذلك والوقت وقت اتحاد واعتصام^(٢) . كما حفلت الصحافة العربية بدعوة المسلمين إلى إظهار شعورهم نحو دولة الخلافة بالقول والكتابة والمظاهرات والاحتجاج ومقاطعة التجارة الإيطالية ومساعدة الدولة العثمانية بالمال والرجال ، وأن أوربا لن تبقى على شيء ما لم يتحد المسلمون ويتأسكوا . ولقيت هذه الدعوة صدى جيداً في العالم الإسلامي فحفلت المسكرات التركية في ليبيا بمجاهدين لا من بركة وطرابلس ، وإعما من المغرب والسودان ومصر والشام وأفغانستان ، كما جاءت المساعدة أيضاً من تونس والجزائر رغم خضوعهما لفرنسا إذ استجاب سكانهما للدعوة الإسلامية مكذبين هانوتو في زعمه أن فرنسا باحتلالها الجزائر وتونس نجحت في فصلها عن جسم الأمة الإسلامية ، والواقع أنه كان للحملة الإيطالية تأثير كبير على مركز الإنجليز في البلاد الإسلامية الخاضعة لهم ، ويفهم ذلك مما ذكره جيوليت في خاطراته التي نشرها عن حياته عندما كان رئيساً لوزراء إيطاليا أن إنجلترا ألحت عليه بالاتفاق كيفما كان مع تركيا إنهاء لهذه الحرب التي أثارت جميع العالم الإسلامي ، ووردت الاحتجاجات على إنجلترا بشأنها ليس من الهند فحسب ، وإعما من شتى بقاع العالم الإسلامي^(٣) .

وكان للحرب الطرابلسية في مصر عند إعلان إيطاليا الدولة العثمانية بالحرب

(١) سليم قبين - تاريخ الحرب العثمانية الإيطالية ج ١ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) مجلة المنار ج ١١ م ١٤ ص ٨٣٣ .

(٣) لوزروب ستودارد - حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ١٤٣ .

في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ دوى عظيم ، كما كان لها في السياسة المصرية أثر بالغ^(١) .

وسوف يكون مجالنا في هذه الدراسة تحليل موقف مصر من هذه الحرب ، ويمكن أن تقسم هذا الموضوع إلى عدة أقسام :

أولاً : موقف سلطات الإحتلال والحكومة المصرية .

ثانياً : موقف الحديوى .

ثالثاً : موقف الشعب المصرى .

وكان أهم ما أثر في الفترة الأولى من إعلان الحرب مسألة مرور الجيش العثماني في مصر، إذ كان فرض إيطاليا الحصار على السواحل الليبية مما يدفع الحكومة العثمانية إلى الوصول برآ إلى الولاية المحصورة بجزراً لأنها كانت تخشى أن تتمقب إيطاليا أسطولها الضعيف وسط البحر ، ولذلك أضحت حاجة الدولة العثمانية ضرورية لمرور الجيش العثماني من الأراضي المصرية . وكانت هذه للسألة على غاية كبيرة من الأهمية إذ حاول الوطنيون في مصر استغلالها لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على مصر دفماً لتسلط الإنجليز ، ولذلك أجمعت العناصر الوطنية على أن تبادر الدولة العثمانية إلى إرسال جنودها إلى مصر دون أن تلجأ في ذلك إلى استئذان وزارة الخارجية البريطانية أو حتى إحاطتها علماً بذلك ، وإنما تجيء جنودها مباشرة وترسل أوامرها إلى الحكومة المصرية لاستقبالها وتمهيد السبيل لها والحفاظة عليها ومدها بما تحتاج إليه طبقاً لحقوق الدولة العثمانية ، وما تنص عليه الفرمانات العثمانية التي صدرت متضمنة حقوق الدولة العثمانية في استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب في أية جهة تريدها^(٢) ، ولم يشذ عن هذا الرأي في مصر أى صوت حتى الأصوات التي عارضت أن تلقى مصر بثقلها في الحرب ومنها أحمد لطفي السيد ، فعلى الرغم من هدم تشجيعه معاونة مصر للدولة العثمانية في حربها مع إيطاليا ، إلا أنه أكد أن مرور القوات العثمانية البرية من مصر إلى طرابلس أمر من حقوق الدولة العثمانية لا ينازعها فيه منازع إن كان لها مصلحة في ذلك ، ولا شك أن مثل هذه المساعدة هي أقل

(١) محمد حسين هيكل — مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٤٩ .

(٢) الجريدة : مرور الجيش العثماني بمصر ٣ أكتوبر ١٩١١ .

ما ينتظره من جانب مرتبطين بروابط متعددة منذ زمن قديم ، وركام أنها ضرورية لإظهار المحاملة الواجبة للدولة العثمانية التي تربطها بمصر روابط الأخوة (١).

وامتدد الوطنيون في تأييدهم الدولة العثمانية إرساله جيوشها إلى أن بريطانيا لم تستطع أن تؤثر على الحكومة المصرية أو إرغامها على الوقوف في وجه الجيوش العثمانية تنادياً من غضب الأمة المصرية ومراعاة لعواطفها. وأكد الوطنيون على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور عند ملامحتهم بالحفاظ على الحدود المصرية في حادثة طابا المشهورة بحكم اليك والإحترام لجنود الدولة العثمانية (٢).

أما موقف اللورد كيتشر المعتمد البريطاني في مصر والذي وصل إلى منصبه في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحرب فقد كان يمثل بطبيعة الحال وجهة النظر الإنجليزية التي كانت ترحب بالاحتلال الإيطالي لل ليبيا على اعتبار أنه يساعد على إيجاد دولة عازلة Buffer State في طرابلس تمثلها إيطاليا ، لتعزل بين الإنجليز في مصر وبين الفرنسيين في تونس ، ولذلك اعترض الإنجليز على مرور القواب العثمانية على الرغم من أن مصر وإن كانت متمتعة باستقلالها الإداري إلا أنها داخلية في نطاق السيادة العثمانية ، وحيشها تحت طلب الدولة. وكانت مصر تعتبر ولا شك أصلح قاعدة للعمليات العسكرية العثمانية ضد الغزو الإيطالي لطرابلس (٣) كما أن إعلان حياد مصر يعني رفض حقوق الدولة العثمانية عليها ورفض السماح للمسلمين المصريين الارتباط بدعوى الجهاد للدفاع عن أشقائهم في القسيدة . ولذلك كان السؤال الذي فرض نفسه في ذلك الوقت : هل تسير القوات المصرية المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية ؟ أم تقف مصر على الحياد ؟ وفي حالة وقوفها على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بالأراضي المصرية ، فماذا يكون موقفها ؟ أتعن هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائي من جانب إيطاليا ؟ أم تقضيها بطبيعتها الإسمية للدولة العثمانية أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن

(١) المصدر السابق ، الفارة الطليانية ٣ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) اللواء ، ١٢ أكتوبر ١٩١١ ، الرأي العام المصري في حادثة طرابلس بالغرب .

(٣) Young, Egypt, pp. 192-193.

هذا الحيات ؟ وإنجلترا ما موقفها وهي معتدة بمصر ؟ هل تسهل لجنود الثمانين للرحيل ؟ أم تقف في طريقهم (١) ؟

وفما يبدو أن إيطاليا كانت تبدي قلقاً بالغاً على هذا الموقف يدل على ذلك للرسائل الرسمية التي تتبادل فيها الحكومة الإيطالية عما إذا كانت بريطانيا ستسمح للقوات العثمانية بالمرور في مصر ، وتبدي قلقها عن أبناء تضاربت في ذلك الوقت عن بعثة عثمانية وصلت إلى القاهرة برئاسة كمال باشا ، وكان هدف هذه البعثة اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الحكومة المصرية ، لتسهيل مسألة عبور القوات العثمانية ، واحتجت إيطاليا بأن ذلك لا يتماشى مع الحيات (٢) . وقد نفت الدوائر البريطانية هذه الأنباء نقياً قاطعاً وأكدت أنها غير صحيحة ، وأبدى السير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية رأيه في الموقف بأنه لا يمكن لبريطانيا أن تسمح لبلدة خاضعة لاحتلالها أن تكون مسرحاً لعمليات عسكرية (٣) ، كما أكد السفير البريطاني في روما لوزير الخارجية الإيطالية ما أبلغه إياه وزير الخارجية البريطانية من أن بريطانيا تقبل الاحتلال الإيطالي لليبيا بدلاً عن أية قوة أخرى تكون على مقربة لها في مصر خاصة بعد الموقف الذي نشأ نتيجة لحماية فرنسا على مراكش وما استتبعه ذلك من قلب لميزان القوى في منطقة البحر المتوسط (٤) ، هذا فضلاً عن أن نجاح إيطاليا في ضم ليبيا إلى ممتلكاتها سيساعد على تفكيك الإمبراطورية العثمانية خاصة إذا نصحت ألمانيا وولايات البلقان في إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية فإنه يمكن في هذه الحالة أن تنتهز إنجلترا الفرصة لتوطيد دعائم نفوذها في مصر ، ومن هنا يمكن القول بصفة عامة أن الاحتلال الإيطالي لليبيا كان يجد تأييداً بوجه خاص من قبل فرنسا وإنجلترا وهما الدولتان الطامعتان في الممتلكات الإسلامية للدولة العثمانية .

وكان على الحكومة البريطانية أن تلجأ إلى الأسلوب السياسي لتعلن أن احتياز

(١) اللواء في ٢٦ أكتوبر ١٩١١ ، للرأي العام المصري في جريدة طرابلس الغرب .

(٢) Grey to Rodd 6.11.1911, Doc. No. 463, F.O. 407, 177.

(٣) Grey to Rodd 30.9.1911, Doc. No. 108. Further correspondence. F.O. 407, 177.

(٤) Rodd to Grey 30.9.1911, Doc. No. 111, F.O. 407, 177.

الجنود النمانية لقناة السويس بعد خرقاً لاتفاقية ١٨٨١ ، وأن بريطانيا تخشى في هذه الحالة أن تبادر إيطاليا لانتهاك هذه الاتفاقية أيضاً وتبحث بأسطولها إلى القناة بحجة منع الجنود النمانية من المرور . وبهذه المناسبة أرسلت شركة قناة السويس مذكرة إلى كل من لندن وباريس طالبت فيها حماية القناة في الحالة الحاضرة إذا أرادت إحدى الدولتين للتصارتين التمدي عليها ، باعتبار القناة على الحياد وتحت رعاية هولاء .

ومن ناحية أخرى كانت الدولة النمانية تخشى إذا أقدمت على اجتياز مصر بقواتها أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقاً للحياد الذي فرضته على البلاد ، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضياع حقوق الدولة النمانية في مصر بمعنى أن انجلترا في هذه الحالة يمكن أن تقف في وجه الجيش النماني وتعلن رسمياً حمايتها على مصر أو امتلاكها وفصلها عن السلطنة النمانية . وهكذا كان الموقف على النقيضين ، فلما أن يؤدي مرور القوات النمانية من مصر إلى تأكيد السيادة النمانية ، في حالة خاضى انجلترا ، أو إلى عدم الاعتراف بسيادة الدولة النمانية نهائياً على مصر ، وتأكد انفصالها عن الدولة .

وبالإضافة إلى المبادلات السياسية التي أقدمت عليها بريطانيا بهدف منع الدولة النمانية من إرسال جنودها إلى مصر حاولت أن تمنع الدولة من ناحية أخرى بدم جدوى استخدام مصر كطريق لمانزلة الإيطاليين في طرابلس بحجة عدم فائدة هذا الطريق من الناحية العسكرية ، إذ أن هناك صعوبات كثيرة أبرزها ما يتعرض له الجيش النماني في حالة مقدمه من سوريا إلى الحدود المصرية ، وأنه عندما يصل إلى طرابلس منتهك القوى يمكن أن يتلقاه الجيش الإيطالي المستريح ويفتك به فثك بالآ .

أما إذا استخدمت الدولة النمانية الإسكندرية ففي هذه الحالة يمكن أن تمد إيطاليا الإسكندرية معادية لها . والحقيقة أن الدولة النمانية نشطت في إرسال سفنها إلى الإسكندرية كما أخذت المخابرات الإيطالية بدورها منشط في تعقب التحركات النمانية ووصلت التقارير إلى الحكومة الإيطالية بأن ثلاثة قطارات خاصة تحمل مؤناً وذخيرة أخذت من السفن النمانية وأجهت عبر طريق مريوط الحديدى ، كما تعقب المخابرات الإيطالية قوافل الإمدادات التي ترسل إلى ليبيا عن طريق مصر^(١) ، وكان من

CF. Memorandum communicated by Marquis Imperiall, (١)
31 October, 1911, F.O. Further Correspondence respecting Egypt
and Sudan.

الواضح اتجاه الدولة العثمانية إلى استخدام هذا الخط الذى كان يمتلكه الحديوى عباس حلى الثانى ، لتنظيم حركة البدو فى الداخل ضد الإيطاليين^(١) .

كما أخذت الحكومة الإيطالية تمنح على سماح السلطات المصرية لجماعة من البدو والضباط والأتراك باختراق الحدود إلى برقة وطرابلس . وعلى الرغم من تأجيج الحماسة الوطنية تأييداً للدولة العثمانية فقد كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظروف الدقيق سليماً صرفاً تركت الأمور لإنجلترا ولمثلها فى مصر اللورد ككنشر تصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء ، ورأت إنجلترا أن تعلن حياد مصر فى الحرب وأصدرت بالفعل تعليماتها إلى قائد القوات الإيطالية المحاربة بأن اللياه الإقليمية المصرية تعتبر مياهاً محايدة ، ومن ناحية أخرى فإن السلطات البريطانية تعهدت بإزاء إيطاليا بأنها لن تسمح باتخاذ مصر قاعدة للمبليات العسكرية^(٢) .

وعلى الرغم من أن بعض للدرعات التركية وصلت إلى اللوانى المصرية فعلا ، فإن الحكومة الإيطالية لم تقدم مع ذلك على محاصرة أى ميناء مصرى وهم لم تفعل ذلك بحماة للانجليز ، أو بالأحرى اطمئناناً إلى موقف الإنجليز^(٣) ، كما أبلغ ككنشر السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية أن مصر تسير على قواعد الحياد الدولى ، كما أن الأمور تسير على ما يرام باستثناء واضح وهو أن السفن العثمانية تبقى فى اللوانى المصرية أكثر من أربعة وعشرين ساعة ، وأعرب عن أمله فى ألا تعترض الحكومة الإيطالية على ذلك تجنباً لدواعى الإحراج مع الدولة العثمانية . ويلاحظ بصدد ذلك أن الحكومة العثمانية أخذت ترسل قواتها عن طريق العقبة وليس عن طريق السويس^(٤) . وأكثر من ذلك فقد طلبت بريطانيا من السفن المصرية الواقعة فى نطاق المبليات العسكرية بين تركيا وإيطاليا أن تتميز بأعلام خاصة نظراً للتشابه بين العلمين المصرى والتركي^(٥) ، وصدرت الأوامر للشدة للسفن العثمانية الراسية فى موانئ القناة بمصادرتها

Grey to Kitchner 30.10.1911, Doc. No. 324. (١)

Rodd to Grey 30.9.1911. (٢)

Grey to Rodd 4.10.1911, Doc. No. 188. (٣)

Kitchner to Grey 3.10.1911, F.O. 407, 177, Part LXXLV. (٤)

Grey to Kitchner 6.11.1911, F.O. No. 457. (٥)

لوزن وأن عملتها لن تنترم بآلة وأعد للتمول بها بموجب نص المادة الرابعة من اتفاقية قناة السويس ، أما بالنسبة للقوانين الأخرى فقد أعطيت لها مهلة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة والإيجوز للسلطات المصرية في حالة بقاءها لمدة أطول من ذلك أن تقوم بنزع أسلحتها (١) .

وقد أثار اعتراف الحكومة بالحياة الذي فرضته إنجلترا على مصر - ثائرة الرأي العام المصري الذي اعتبر أن مصر في حالة حرب فعلية وليست في حالة حياد وأنه سواء من الجيش الثماني من مصر أو لم يمر منها فمصر في حالة حرب طبقاً للقوانين الدولية ، ولما كانت مصر تابعة للدولة وخاضعة لسيادتها بالاعتراف الإنجليزي فانها قبل سيادة دولة أخرى بل وبطاعتها من هذه السيادة في مواقف عديدة أمام الدول الأخرى ، بصرف النظر عن أن هذا الدافع كان في تلك المواقف في مصلحة إنجلترا ، فإن إعلان مصر الحرب على إيطاليا أمر ضروري تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة ، فضلاً عن أن مصر لا يملك أن تضع نفسها على الحياد لأنها ليست بدولة طاملاً هي قانوناً خاضعة للدولة العثمانية (٢) . وطالب المصريون إرسال اللد والدخيرة من مصر وعن طريقها إلى طرابلس ومقاطعة الإيطاليين وضرورة إجلائهم من البلاد وأنه لا ينبغي على إنجلترا أن تمارس في الحالة الأولى ولا تمارس ألمانيا — خليفة إيطاليا — في الحالة الثانية (٣) .

لومع هذا الموقف الوطني الذي أبداه المصريون إلا أن الحكومة المصرية الخاضعة لنشاط الاحتلال أخذت بتقاصص من شد أزد المصريين خاصة بعد توقيع الصلح مع الدولة العثمانية ، فقامت بمصارعة الصحف الوطنية وحذرتها من الخث على الجهاد أو الدعوة للتطوع في صفوف المجاهدين (٤) . ولكن الحكومة المصرية فشلت مع ذلك في مراقبة الحدود المصرية الطرابلسية نظراً لامتداد هذه الحدود إلى مسافات

(١) Kitcheners to Grey 2.10.1911, F.O. No. 141.
(٢) جريدة اللواء ، أول أكتوبر ١٩١١ ، ماذا يكون جواب الانجليز على ذكر مرور الجنود الثانية من طريق مصر — موقف الحكومة العثمانية .

(٣) مجلة النار ج ١٢ م ١٤ — المادة المصرية من ١٩٢١ .
(٤) جريدة اللواء ٥ أكتوبر ١٩١١ « الأمم غير الحكومات ، لا سلطة ولا سيطرة على القواطف » .

طويلة من ناحية وللعلاقات الثابتة الدائمة ومنها علاقات الزواج بين عرب طرابلس وبدومصر من ناحية أخرى^(١) فاستمرت المساعدات المصرية تصل إلى المجاهدين في ليبيا رغم الظروف الصعبة التي كانت تجتازها قوافل الإمدادات .

وحاول الوطنيون في مصر — رغم ظروف الاحتلال القائم في البلاد — استمالة الحكومة المصرية للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية مستخدمين في ذلك جمع الوسائل وحفلت الصحافة الوطنية بالأسانيد القانونية التي تبرر وقوف مصر إلى جانب الدولة العثمانية ، فعلى الرغم من أن مصر كانت محتملة من قبل الإنجليز فعلياً إلا أن إنجلترا كانت تعترف في نفس الوقت بحق السيادة السياسية للدولة العثمانية — أى أن مصر تتبع الدولة العثمانية في سياستها الخارجية وعلى هذا الأساس يتعمد على الحكومة المصرية عند إعلان الحرب أن تتخذ كل الوسائل القانونية التي يقضى بها نظام الحرب في كل دولة محاربة . ولكن الحكومة المصرية لم تقدم على شيء من ذلك ، فضلاً عن أن مصر لم يكن لها من السيادة الخارجية التي تستطيع معها أن تبلغ أياً من الدولتين — إيطاليا والدولة العثمانية — أنها على الحياد .

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تعلن الحكومة المصرية بقيام الحرب بينها وبين إيطاليا ، وأغلب الظن أنها كانت لا تريد أن تدخل المسألة في نطاق دولي واسع لن يكون كما قدرت الدولة العثمانية في صالحها ، ويبدو أن إيطاليا نفسها كانت ترحب بأن يكون موقف مصر استثناء على الرغم من خضوع مصر للسيادة العثمانية بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وذلك حتى لا تشبكت مصالحها مع مصلحة الإنجليز المحتلين لمصر^(٢) .

وهكذا قدر لمصر في خلال الحرب الطرابلسية أن تكون باتفاق كل من بريطانيا وإيطاليا غير محاربة وفي نفس الوقت ليست محايدة حياداً تاماً . كما أن عدم إعلان الدولة العثمانية لمصر بحربها مع إيطاليا أثر تأثيراً كبيراً في الموقف . إذ لم يكن بوسع الدولة العثمانية المطالبة بتنفيذ الاتفاقية الخاصة التي توجب على مصر أن تقدم للدولة العثمانية جنوداً للقتال في حالة اشتباكها في القتال طالما أن مصر لم تعلن جهده

(١) الجريدة ١٧ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٤٩ .

الحرب رسمياً^(١) . وعلى هذا الأساس يبق الإيطاليون في مصر يتمتعون بكافة الامتيازات والحقوق المحولة لهم دون حاجة إلى حماية دولة أخرى .

إن المشكلة التي واجهت الحكومة المصرية أنها كانت حائرة في التوفيق بين الواجبات الناشئة عن تبعيتها للدولة العثمانية وبين ما يفرضه الاحتلال عليها من تصرفات . أو بتعبير آخر أن ذا حق على مصر يطالبها بتنفيذه وذا قوة غاصبة مستقر في مصر يمنعها من أداء الحق ، فكيف يمكن التوفيق ؟ !

ولما كانت التبعة العثمانية قانونية والاحتلال الفعلي غير قانوني ، فعلى هذا الأساس لا يمكن معارضة الالتزامات الناشئة عن التبعة بالاحتلال ، ولكن بطبيعة الحال كان ذلك من الوجهة النظرية وليس من الوجهة العملية أو الفعلية ، ومع ذلك فنحن لو تمسكنا ببعض الشيء مع هذا الأساس النظري يمكن القول أنه طالما أعلنت الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فيتعتم على الحكومة المصرية اتخاذ خطوة إزاء تلك الحرب ، ولكن الموقف يتعقد نتيجة أنه على الرغم من أن وضع مصر القانوني هو أنها مستقلة استقلالاً إدارياً إلا أنها في نفس الوقت تابعة في السيادة الخارجية وبعض السيادة الداخلية للدولة العثمانية فضلاً عن أنها محتملة احتلالاً فعلياً من بريطانيا .

ويمكن أن يتضح الموقف أكثر بأن الدولة العثمانية دولة محاربة ، وبريطانيا المحتلة لمصر على الحياد من هذه الحرب ، والموضوع الذي يمكن إثارته ماذا يمكن أن يكون موقف الحكومة المصرية إزاء ذلك ؟

وللاجابة على ذلك نستطيع أن نقول إن نظام الحرب نظام مقرر بالقانون الدولي وهو يقضى بأن التابع يعطى حكم متبوعة متى أعلنت الحرب ، أى أنه إذا كان للتبوع محارباً ، فالتابع محارب وإن كان للتبوع على الحياد فالتابع كذلك ، ولما كان الاحتلال البريطاني لمصر لم يؤثر — نظرياً — في تبعية مصر للدولة العثمانية فإنه بمجرد إعلان الدولة العثمانية للحرب فإن ذلك يعتبر بمثابة إعلان مصر للحرب أيضاً طالما كانت سيادة مصر الخارجية في يد الدولة العثمانية ، وإن إبلاغ إعلان الحرب إلى مصر هو في حد ذاته مطالبة صريحة من الدولة العثمانية لمصر بالاستعداد لتنفيذ

(١) الجريدة ، عدد ١٣٨٩ ، ١٩ أكتوبر ١٩١١ مقالة محمد حسين هيكل « مركز مصر من الواقع وفي القانون » .

جميع الواجبات المفروضة عليها قبل الدولة ، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية يمكنها بوصفها تابعة قانوناً للحكومة العثمانية أن تجعل تحت طلب الدولة العدد المقرر من الجنود للاشتراك مع الجيش العثماني في حالتي الدفاع والمهجوم ، كما أنه عليها أن تقطع علاقاتها مع قناصل إيطاليا الموجودين في مصر وعليها أن تستعد لتنفيذ ما قد يطلب منها من الإجراءات العسكرية التي ترى الدولة العثمانية تطبيقها لظروف الحرب ، وتكون داخلة في نطاق سيادتها ويدخل في ذلك إطفاء فنارات الموانئ المصرية ، ما عدا فنارات الموانئ الدولية كميناء بورسعيد والسويس ، إذ أنهما يعطيان قانوناً حكم الحياد الذي عليه قناة السويس وغير ذلك مما تستدعيه الاحتياطات العسكرية ، فإذا لم تفعل مصر ذلك فإنها تعد منشئة عن الدولة العثمانية نافضة لمعهودها معها ، ولكن بطبيعة الحال إن موقف الحكومة المصرية الفعلي كان مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بموقف سلطات الاحتلال في مصر ، ويمكن على هذا الأساس أن نعلم نقاس الحكومة المصرية عن تأييد الدولة العثمانية بأنها لم تكن حرة للتصرف في بلادها بل كانت مغولة اليد عن العمل ، بالاحتلال الفعلي ، الذي كان من حق السيادة التركية أن تملكه على مصر حفظاً لسيادتها وخروجاً من جعل هذه السيادة الخارجية سيادة إسمية ، وأن مصر متى أعلنت الحرب باعتبارها تابعة للدولة جاز لإيطاليا في هذه الحالة مهاجمة الموانئ المصرية كما تهاجم موانئ ليبيا ، وفي هذه الحالة ستدخل بريطانيا الحرب لحماية احتلالها .

وكان من المفروض كذلك على مصر بحكم تبعيتها للدولة العثمانية أن تقطع علاقاتها بالوكالة الإيطالية أسوة بما فعلت أثناء الحرب اليونانية العثمانية سنة ١٨٩٧ ، حينما قطعت علاقاتها باليونان ، غير أن اللورد كاتشر المعتمد البريطاني في مصر أرجأ القرار النهائي الخاص بهذا الموضوع ريثما يستشير في ذلك وزارة الخارجية البريطانية . هذا على الرغم من أنه لم يحدث شيء في مصر يستوجب تصرفاً من نوع جديد منذ وقوع الحرب اليونانية العثمانية فيما عدا توقيع الإتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ .

ولكن بريطانيا كانت تخشى بما يحتمل أن تأتى به الحرب الإيطالية العثمانية بمشكلة لم تكن تخشى على نفسها منها خلال الحرب اليونانية العثمانية ، وهى أن إيطاليا يمكن إذا وقفت مصر موقفاً معادياً أن تقوم بالأعتداء عليها وسوف يؤدي ذلك

بانجلترا وهى محتلة مصر فعلا إلى محاربة الدولة المعتدية ، ومن هنا يمكن أن يتسع نطاق الحرب وتصبح المشكلة دولية مليئة بالأخطار^(١) ، وهذه هى الإجابة الصحيحة لسؤال فرض نفسه فى ذلك الوقت حول عدم وقوف إنجلترا فى الحرب الطرابلسية مثل الموقف الذى وقفته فى الحرب اليونانية العثمانية ، لأن اليونان لم تكن دولة قوية يمكنها أن تحارب مصر والدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا .

وعلى الرغم من أن كتشنر لم يعترض على طلب الحكومة المصرية بأن يعهد بالمصالح الإيطالية فى مصر إلى دولة أخرى ، إلا أن الوضع استمر على بقاء الوكالة الإيطالية قائمة بعد احتجاج الحكومة الإيطالية لدى بريطانيا بأن انسحاب الوكالة الإيطالية من مصر يمكن أن يعتبر نصراً أدبياً للحكومة العثمانية خاصة بعد أن أخطر كتشنر اللورد جراى وزير الخارجية البريطانية بأن المصدر الأعظم أبلغ خديو مصر بأن الوكالة الألمانية فى الآستانة تولت رعاية المصالح الإيطالية^(٢) ، ويطالبه أن يفعل ذلك أيضاً ، أى أن يعهد إلى الوكالة الألمانية حماية المصالح الإيطالية ، مما كان سبباً لاحتجاج السفير الإيطالى فى لندن الذى عد ذلك مناورة سياسية تقوم بها الدولة العثمانية مؤكداً أن حقوق تعيين الممثلين الأجانب فى مصر هى من حقوق الخديو وليست من حقوق السلطان^(٣) .

إنقضى وضع مصر إذن أن تقف على الحياد ولكن ذلك لا يعنى أن مصر كانت تملك استقلالاً خارجياً يرقى بها إلى مستوى باختيار الموقف الذى تريده نظراً لتبعيتها للدولة العثمانية من ناحية واحتلالها من ناحية أخرى ، وإنما دلت فقط على موقف الحياد تحت ضغط سلطات الاحتلال ، وأصبح من الواضح أن مصر على الرغم من أنها من الناحية القانونية جزء من الإمبراطورية العثمانية إلا أنها من الناحية الفعلية جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ، والأمر الذى لا مراء فيه أن الحرب الإيطالية الليبية كشفت سلطات الاحتلال فى مصر ، كما كشفها بعد ذلك الحرب العالمية الأولى فى أن الإنجليز لا يحتلون مصر بثابة ممثلين للسلطان العثمانى أو الخديو وإنما

(١) الجريدة ١٢ أكتوبر ١٩١١ مشكلة قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا .

Kitchener to Grey 6.10.1911, Doc. No. 225.

(٢)

Rodd to Grey 11.10.1911, Doc. No. 284.

(٣)

تمثلين للمصالح الأوربية بصفة عامة والمصالح الإنجليزية بصفة خاصة^(١) .

وبطبيعة الحال لم يكن موقف مصر مما يتهيج له ، إذ أنه يدل على عدم وجود كيان لمصر في العالم الخارجى ، ومع ذلك فقد اعترف بهذا الموقف كل من الدولة العثمانية وإنجلترا وإيطاليا ، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه الدول رأت في موقف مصر صعوبة لا يمكن حلها فأثرت التجاوز عن الوضع القانونى الخاص بها .

فالدولة العثمانية لم ترسل لمصر إعلاناً بحربها مع إيطاليا مخافة على حقوقها من الضياع ، وأما الحكومة المصرية فعلى الرغم من أن تبعيتها للدولة كانت تقتضى بأن تكون محاربة معها فإن الحكومة المصرية لم تشارك مشاركة رسمية في هذه الحرب على الرغم مما نادى به كثير من السكتاب بأن تقوم الحكومة بكل ما يفرضه عليها مركزها الذى حددته الفرمانات قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة . والحقيقة أن مصر لم تستطع أن تعلن حيادها وقام بذلك بالنيا بة عنها إنجلترا وإيطاليا اللتان اعتبرتا مصر على الحياد . واضطرت الحكومة المصرية أن تصدر تعليماتها إلى قوات الحدود بضرورة حمل الفريقين المتحاربين على احترام حياد مصر وأن لا تدع شيئاً يدخل طرابلس من البضائع التى تعتبر من مواد الحرب والتركز بقواتها في جهة السلم^(٢) .

ورأت الحكومة البريطانية من ناحيتها أن تستفيد من وقوع الحرب في ممارسة السيطرة على بعض المواقع والحصول على تنازل عنها سواء من الدولة العثمانية أو إيطاليا ، وكان أول ما تحصلت عليه من ذلك ضم ميناء السلم وخليج السلم إلى مصر ، وتم ذلك بموافقة الدولة العثمانية التى كانت ترى من مصلحتها بطبيعة الحال أن تبعد هذه المناطق عن الاحتلال الإيطالى ، وقد احتجت إيطاليا على ذلك مدعية أن ما أقدمت عليه بريطانيا بعد اعتداء صريحاً على أطماعها باعتبار خليج السلم جزء من ولاية برقة^(٣) . ومن

Young : Egypt, B 199, London 1927.

(١)

(٢) الجريدة ١٩ أكتوبر ١٩١١ .

(٣) الواقع أن حدود مصر الغربية لم تحدد تحديداً قاطعاً ففرمان ١٨٤١ لا يحدد هذه الحدود ويعتقد البعض أنه كانت هنالك خريطة ملقحة بهذا الفرمان ولكنها فقدت في حريق الإسكندرية عام ١٨٨٢ وعلى أى حال فإن موضوع حدود مصر الغربية لم يتحدد إلا بعد الاحتلال البريطانى لمصر والاحتلال الإيطالى لليبيا .

C.F. Confidential 10114-P-LXXV. Further correspondence January to June 1912. Kitchner to Grey No. 119, 15 March 1911, Doc. No. 194, Memorandum on Ghabub by Mr. Vansittant.

ناحية أخرى حصلت بريطانيا على ميناء طبرق نظير تسهيل عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا^(١).

ولما كانت بريطانيا تخشى على مصالحها في البحر الأحمر وقناة السويس نتيجة للصراع الناشب بين الدولة العثمانية وإيطاليا ، فقد طلبت من الحكومة الإيطالية ضمان حياد البحر الأحمر نظير أن تضمن لها بالتالي ألا ترسل الدولة العثمانية أسلحة حرب عن طريق خط حديد الحجاز أو قناة السويس ، وبالفعل وافقت الحكومة الإيطالية على ذلك اطمئناناً إلى موقف الإنجليز^(٢).

والجدير بالذكر أن بعض الساسة الإنجليز رأوا أثناء قيام الحرب أن الفرصة سانحة لكي تستغل هذه الحرب لضم مصر إلى المستعمرات البريطانية نهائياً بمعنى إلغاء السيادة العثمانية على مصر ، ولكن رفضت هذه الفكرة من أساسها حتى لا تجر بريطانيا على نفسها سخط المسلمين في العالم الإسلامي^(٣).

هذا هو الموقف الرسمي الذي وقفته السياسة البريطانية على المستوى الدولي في علاقاتها بالدولة العثمانية وإيطاليا . أما على المستوى الشعبي في مصر فقد كان موقف الحكومة البريطانية في غاية من الدهاء إذ أوضح اللورد كتشنر صراحة أن إيطاليا معتدية على الدولة العثمانية من غير حق . وقامت في مصر حركة كبيرة لجمع التبرعات للدولة العثمانية إعانة لها على تحمل نفقات الحرب ، وشجع اللورد كتشنر هذه الحركة بل وشارك بالتبرع فيها ، وكان أمراء الأسرة المالكة في مصر على رأس الوفود التي تنتقل في الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعاً للناس على البذل بسخاء لأنهم رأوا الحكومة لا تمارض وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطاني نفسه يشجع ويشترك .

ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة وقتذاك آذاناً صاغية من الجميع ، وكما يقول الدكتور هيكل في مذكراته أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القاعة بالتبرعات إلى المنصورة فجمع في أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهباً .

(١) فؤاد شكرى ، السنوسية دين ودولة ، ص ١١٢ .

(٢) Grey to Luther, 12.10.1911, Doc. No. 302, F.O. 407, 177.

(٣) جريدة النوا ، عدد ٣٧٢٨ ، ٥ نوفمبر ١٩١١ .

وحدث مثل ذلك في غير المهقمية من مديريات مصر . وكان الناس ينظرون إلى موقف انجلترا من هذه الحركة دهشين ، كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية !! ولكن بطبيعة الحال فإن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من هذا ، فكما سبق أن ذكرنا أنها لم تسمح باشتراك الجيش المصرى في هذه الحرب ! ولم تسمح بمرور الجيوش العثمانية من الأراضي المصرية متعظلة في هذا وذاك بأن مصر مستقلة إستقلالاً داخلياً عن تركيا ، وأنه إذا اشتركت الحكومة المصرية في الحرب فإن هذا الاشتراك لن يقف عند الجناية على استقلال مصر بل سيؤدى بانجلترا ، ولها في مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، أن تنهم بالخروج عن الحياد وبالتالي الاشتراك في حرب ضد إيطاليا ليس لها فيها من مسوغ .

كان موقف سلطات الاحتلال إزاء اندفاعه الوطنيين لنجدة دولة الخلافة الإسلامية ينطوى على الكثير من الحرص ، فالإنجليز كانوا يعملون على عدم التعرض للمسألة الدينية لما قد يؤدى إليه ذلك من مساس بوضع بريطانيا ليس في مصر فحسب وإنما مستعمراتها الإسلامية الأخرى . ولكن السياسة البريطانية مع ذلك لم تذهب في التأييد إلى أبعد من ذلك فهي تقاوم الحركات الفعلية التي قد تؤثر على مركزها مقاومة مستترة .

ويذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته بصدد ذلك أنه في أوائل هذه الحرب ذهب وفد من كبار المصريين إلى اللورد كيتشنر يطلب منه إرسال بعض فرق الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ، فأجابهم أنه على الرغم من إقتناعه بسلامة الفكرة إلا أنه من الصعب أن يوجد جنود آخرون ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم ، وعلى ذلك فإنه سيضطر في هذه الحالة إلى أن يطلب من الحكومة البريطانية أن ترسل لمصر جنوداً من الإنجليز ، وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستمداً لزيادة قوات الاحتلال في مصر .

وتكررت مواقف متشابهة حينما ذهب جماعة من الضباط المصريين وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع في الجيش العثماني فأبدى استعدادهم لإجابة طلبهم بشرط أن يحل محلهم ضباطاً آخرون ، بمعنى أنهم عند العودة يجدون أنفسهم في سجلات الاستيداع . وعند ما طلب منه زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحرب وافق على ذلك على أن يطبق عليهم من الآن فصاعداً قانون القرعة العسكرية التي كانوا يتمتعون بالاعفاء

منها ، وبذلك استطاع اللورد كتشنر بهذا الدهاء أن يتخلص من طلبات كثيرة (١) . واستهلت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها ، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس تدمم بالعمون والمال والتأييد ، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الإيطالي ما زاد إعجاب العالم بهم ودل على أن روح الحرية كامنة في نفوس الشرقيين (٢) .

وتأثرت الحركة الوطنية في مصر تأثراً شديداً بالحرب وظهر ذلك في الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في مصر في هذه الفترة ، وكلها اتخذت موقف التأييد للدولة العثمانية ، فالحزب الوطني بزعامة محمد فريد كان يجد في اشتراك مصر في هذه الحرب وسيلة لمصر لكي تتخلص من الاحتلال البريطاني ، وكان المصريون يجدون في ضياع طرابلس ضياعاً لآمالهم في المستقبل ، وأن دفاعهم عن طرابلس إنما هو في نفس الوقت دفاع عن مصر وليس تعصباً أعمى . لأنه إذا كانت إيطاليا التي لم تحتل طرابلس قبل الآن ستأخذها بمجرد موافقة الدول على أخذها عملاً بمبدأ التعويض ، فمادما تصنع إنجلترا بمصر وقد احتلتها أكثر من ربع قرن إذا رأت من تركيا تحاذي أمام اعتداء إيطاليا ومن المصريين سكوتاً واستسلاماً لذلك البلاء الواقع . وأنه لما كان استقلال مصر الذي اغتصبته إنجلترا متوقف على اتصال مصر بالدولة العثمانية فإن من مصلحة المصريين الدفاع عن ذلك الاستقلال والاتصال بالدولة العثمانية لأن فيه دفاعاً عن هذا الاستقلال المسلوب ، وليس كما تنهم أوروبا المصريين بأنهم يحبون الاستعباد بقصد إضعاف الروابط بينهم وبين الدولة العثمانية (٣) ، وبقاء طرابلس في يد الدولة العثمانية له علاقة كبيرة بنجاح مصر ، وضياع طرابلس فيه القضاء على مستقبل مصر السياسي والاقتصادي . وأكد الكثيرون أن نيل مصر الاستقلال متوقف على استطاعة الدولة العثمانية الدفاع عن مصر ، وأن استيلاء الإيطاليين على طرابلس يفتح باب المسألة المصرية في

(١) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ج ٢ « عباس حلمي الثاني من يناير ١٩٠٣ — ١٩١٤ » ص ٢٦٥ ، القاهرة عام ١٩٣٦ .

(٢) تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ — ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعي « محمد فريد » ص ٢٣٧ .

(٣) جريدة اللواء ١٢ أكتوبر ١٩١١ .

ظروف هي أسوأ ما تكون على مصر ومستقبلها ، وأخطر على استقلالها لأنها تكون أكبر فرصة لضم إنجلترا لمصر والسودان عملاً بمبدأ التعويض . وعلى ذلك إذا تطوعت الأمة المصرية جميعها في هذه الحرب فإنها تنطوع دفاعاً عن حياتها ومستقبلها واستقلالها .

وكان حزب الأمة مندفعاً في تيار مساعدة الدولة العثمانية اندفاعاً قوياً على الرغم من اتخاذ أحمد لطفي السيد رئيس تحرير الجريدة المعبرة عن لسان الحزب موقفاً مضاداً . فإنه رغم تعاطفه مع الدولة العثمانية إلا أنه كان يرى أن مساعدة المصريين لها لن تجدى ، وربما أضرت مصر أكثر مما أفادت . وظهرت آراء لطفي السيد بينما كان المصريون في الطفرة الأولى من الاندفاع القوي لمعاونة دولة الخلافة الإسلامية عقب نشوب الحرب مباشرة . وهذه الآراء عبر عنها في مقالات ثلاث تصدرت الجريدة في ثلاثة أيام متعاقبة بعنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، ودعى لطفي السيد في هذه المقالات الذائعة الصيت المصريين إلى التزام الحياد المطلق في هذه الحرب ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر في سبيل قلما تفيد بلادهم منه . ويدكرهم بأن من الخير أن يذلوا هذه الأموال لخير مصر وإنشاء المرافق النافعة لأبناء الوطن لشدة حاجة مصر إلى الإصلاح . ونعى لطفي السيد على الأمير عمر طوسون الذي كان متزعماً للجنة العليا للاكتتابات اجتماعه ببعض عمد الأعراب للمداولة في نصرة المجاهدين ، وأكد بأن كل حركة من حركات التشجيع للدولة العثمانية أو إظهار المساعدة لها من شأنها أن تزيد مركز مصر ارتباطاً على ارتباطك ، وأنه من العبث أن يكون المرء غريقاً ثم هو يتشبث بمساعدة غير مساعدة لا تنفع ولكنها تضر بصاحبها ضرراً بليغاً لأن مصر رضيت أم كرهت أصبحت على الحياد وأنه من المفيد أن تصرف الأموال أولاً للحصول على وجود سياسى لمصر ، وأن مصر ليست في حالتها الحاضرة بقادرة على نصرة الطرابلسيين أو العثمانيين كما أنه من المؤكد أن الاحتلال البريطانى الرابض فى مصر لن يسمح لها بتقديم هذه المساعدة^(١) .

(١) انظر الجريدة : سياسة المنافم لا سياسة العواطف عدد ١٤٠٠ فى ٢٧ أكتوبر

أثارت هذه المقالات موجة شديدة من الاستياء لدى الرأى العام المصرى على لطفى السيد ووصل الأمر إلى طعن جارف إذ اتهمه البعض بالكفر والإلحاد . ومع إيمان لطفى السيد بهذه الآراء إيماناً ثابتاً إلا أنه لم يستطع مع ذلك أن يستميل أو يقنع أصدقائه في حزب الأمة بتناصرت في موقفه ، وإنما اندفع الحزب في الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام . أو بمعنى أصح فإن الحزب خشى مواجهة الرأى العام فنكس ولم يتابع لطفى السيد ولم يناصره مما اضطره للانسحاب من الميدان وترك الجريدة التى كان يتولى أمرها لآخرين (١) .

والواقع أن لطفى السيد كان يعكس آراءه الخاصة بمعارضة فكرة الجامعة الإسلامية باعتبارها ضارة بالحركة الوطنية في مصر وأن على المصريين ألا يجعلوا الدين في هذه الظروف قاعدة لأعمالهم السياسية والأجدر بالمصريين أن ينفوا عنهم كل تهم التعصب الدينى لأن ذلك من الفرائع التى يتذرع بها الإنجليز لإطالة مدة بقائهم في مصر ، وأنه من الخطر أن تنادى الصحف بالجهاد والحث عليه لأن هذه الدعوة تخيف أوروبا بالشكل الذى يمكن أن تستهل معه حل المسألة المصرية حلانهاثياً ضد مصلحة المصريين والدولة العثمانية .

وليس من شك في أن لطفى السيد نظر إلى المشكلة نظرة موضوعية وكان يدرك أن الاندفاع العاطفى ليس له فائدة تذكر فواقع الأمر أن مصر لن تستطيع أن تساعد الدولة العثمانية بحكم بعد المسافة وعدم إمكان وصول النجيدات المصرية في حالة تمكنها من الحرب ، وأن النجيدات المصرية ستفتقر بالضرورة إلى السلاح لظروف الاحتلال الانجليزى القابض في مصر على كل شئ ، وأكد لطفى السيد أن الشئ الوحيد الذى يمكن أن تساعد به مصر هو إعانة المنكوبين بالقحط ، وعلى الرغم من أن هذه المساعدة يمكن اعتبارها مساعدة إنسانية خالية من كل تعصب دبنى إلا أن الاندفاع الذى سارت فيه الصحافة الوطنية في مصر جعلت إيطاليا تعمل على تركيز جهودها إلى قطع الطريق بينما كان من الأجدى أن تتم هذه المساعدات في تكتم حتى لا تلفت الأنظار إليها .

وعلى الرغم مما حاوله كتاب الاستعمار من إتهام المصريين بالتعصب الدينى إلا أن

الواقع أن حركة المصريين وإن اتخذت الشكل الديني ظاهرياً فإنها كانت في حقيقتها بعيدة كل البعد عن كل تمصّب ديني ، وإنما كانت مجرد تعاطفاً روحياً مع دولة الخلافة الإسلامية من ناحية وتعاطفاً مع ليبيا التي تربطها بمصر رابطة الأخوة والجوار من ناحية أخرى بدليل أن مصر لم تتخذ مثل هذا الموقف عندما سقطت مراکش في أيدي الفرنسيين أو عندما تهاوت فارس — وهي دولة إسلامية كبرى — على أيدي الاستعمار الإنجليزي أو الروسي ، كما أن مساعدة المصريين للدولة العثمانية لم تكن كما فسرها البعض مكيدة للانجليز المحتلين مصر ، ويمكن التدليل على ذلك بأن اللجنة العليا لجمع الاكتابات للدولة العثمانية والتي كان يرأسها الأمير عمر طوسون أرسلت تطلب مساندة وزارة الخارجية البريطانية ، وأعلنت استيائها وامتناء الأمة المصرية التي ترى سلامة الخلافة الإسلامية في سلامة الدولة العثمانية ، وأنه على الرغم من تخلي الدول الكبرى عن التدخل في هذا الحادث فإن المصريين ما زالوا ينظرون إلى الحكومة البريطانية بأهمية تدخلها لإنهاء هذه الأزمة باعتبارها دولة تحت رايها من الرعايا المسلمين أكبر مما عند غيرها ، وهذه البرقية وإن دلت على أن المصريين لم يساندوا الدولة العثمانية مكيدة لانجلترا المحتلة فإنه لا يمكن أن يفسر في الدوائر السياسية الرسمية إلا أن المصريين راضون عن حالتهم الحاضرة^(١) ، فهل يمكن أن تفسر ذلك بأن عاطفة الولاء للخلافة الإسلامية طغت على الحركة الوطنية في مصر ؟ أم أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت خطأ فاصلاً بين الاتجاهين .

تعرضت حركة الاندفاع الوطني لمساندة المجاهدين في ليبيا لقوى مضادة تزعمها أحمد لطفي السيد في آرائه التي نادى بها ، كما تعرضت أيضاً لتأثير صحافة الاحتلال وأبرزها جريدة المقطم التي حاولت طيلة سنوات القتال أن تثبط العزيمة فقد حمل المقطم على التبرعات مؤكداً أن طرابلس ولاية فقيرة لا داعي لأن تبذل من أجلها حياة جندي واحد ولا في الدفاع عنها خمسين ألف جنيا في الشهر وأن دخلها لا يكاد يكفي نفقاتها^(٢) .

(١) الجريدة ، سياسة المنافع لا سياسة العواطف ٢٧ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) جريدة اللواء ، صحافة الاحتلال ١ أكتوبر ١٩١١ .

أما الحديوى عباس حلمى الثانى فقد وقف موقفاً متردداً من الحرب الطرابلسية ،
ففى بداية الحرب سهل إرسال الإعانات والبعثات الطبية إلى المجاهدين فى طرابلس
ووربما كان يهدف بهذه المساعدة معارضة سلطات الاحتلال الإنجليزى فى مصر ، ولكن
على أثر تحول الحرب إلى صالح الإيطاليين فى طرابلس تغير موقفه تبعاً لذلك وعمل
على وقف المساعدات كما منعت بعثات الهلال الأحمر العائدة من الوصول بالجرحى
إلى مصر (١) .

وعلى أثر انسحاب الدولة العثمانية من الحرب بعد توقيعها معاهدة أوشى فى أكتوبر
١٩١٢ اشتدت حركة المكافأة ضد الإيطاليين وقامت هذه الحركة على كاهل
الإمارة السنوسية بزعماء أحمد السنوسى الكبير ، ويتضح من الوثائق التى تناولناها
استغلال الحكومة الإيطالية للحديوى عباس حلمى الثانى بهدف الوقعة بين الزعماء
السنوسيين ، بمعنى أن ينتهز الحديوى فرصة الصراع حول السلطة بين الزعماء السنوسيين
ليستعمل نفراً منهم لعقد الصلح مع إيطاليا ، ووعده إيطاليا نظير قيامه بهذه الوساطة
بشراء خط حديد مريوط الذى كان يمتلكه وأن يعهد بالامتياز إلى إحدى البنوك
الإيطالية بالثمن الذى يريده .

وكان بيع سكة حديد مريوط مهم بالنسبة لإيطاليا لأنه يمكنها من أن تمنع وصول
الإمدادات التركية عن طريقه إلى المجاهدين فى الداخل ، وكان الحديوى يتجه فعلاً
إلى بيع سكة حديد مريوط وهناك عدة مشروعات اتفاقيات عقدها الحديوى مع
بعض الشركات الإيطالية والألمانية ، وتوجد مجموعة من المراسلات الخاصة بين الحديوى
وبين Italian Syndicate ومراسلات أخرى مع بنك درسدن الألمانى Dresden
خاصة بهذا الموضوع . وكان الحديوى يتحصل على خط مريوط منذ عام ١٨٩٩ وقد
عارضت الحكومة المصرية — بضغط من سلطات الاحتلال — الحديوى فى بيع
هذا الخط لأن الحكومة البريطانية كانت تعارض أن تحصل إيطاليا على نفوذ
باستحواذها عليه ، وحذر اللورد كيتشنر الحديوى من بيع هذا الخط سواء

إلى بنك روما أو بنك درسدن^(١). وكان تحذير اللورد كتشنر بعد أن اكتشفت السلطات البريطانية اتجاه الخديوى فعلا إلى بيع الخط إلى إحدى الشركات الإيطالية، وحصول الشركة على امتياز بامتداد الخط الحديدي إلى حدود طرابلس في السوم ، واضطر الخديوى على أثر تهديد كتشنر وإجراج مركزه من إعلان إلغاء عقد البيع وتنازله للحكومة المصرية من الخط الحديدي الذى انتقل إلى ملكيتها نظير عن دفع له في ذلك الحين .

كما فشلت وساطة الخديوى لدى السنوسيين الذين استقر رأيهم على مواصلة القتال حتى إجلاء القوات الإيطالية عن الأراضى الليبية وظهر تردد الخديوى واضحاً من الحرب وبدأ يصرح عند حدوث مفاوضات الصلح التى أجريت بين الدولة العثمانية وإيطاليا أن موقفه سيصبح حرجاً في تقديم المساعدة للسنوسيين في حالة مصالح الدولة العثمانية لإيطاليا . وتؤكد بعض المصادر أن إيطاليا عملت على اجتذاب الخديوى إلى جانبها وكان سبيلها إلى ذلك أحد أفراد الأسرة المالكة الذى تلقى ثقافته في إيطاليا وهو الأمير أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكاً على مصر باسم فؤاد الأول ، وقد وعد إيطاليا بأن توليه إمارة طرابلس ، وبسبب هذا الوعد عمل الأمير على التوفيق بين الخديوى عباس حلمى الثانى وبين ملك إيطاليا وتمت زيارة الخديوى لروما بموافقة الأمير أحمد فؤاد .

والواقع أننا لم نثر على وثائق خاصة ، تؤكد وجود اتفاق من مثل هذا النوع ، كما أنه لا توجد تفصيلات خاصة بهذا الموضوع إلا ما رددته بعض الصحف الفرنسية والألمانية خاصة بهذا الموضوع .

وبعد توقيع معاهدة أوشى وفي أثناء حركة الكفاح الوطنى الليبي طلبت إيطاليا من السيد أحمد الشريف أن يدخل معها في مفاوضات للصلح ، واشترطت على نفسها ضمان كيانها كأمير للبلاد تحت حمايتها أو انتدابها وتتفق معه في منطقة نفوذ تحدد لسلطانها وتمتفظ هى بالموانئ والثغور الساحلية ، ولكن السيد أحمد الشريف رفض هذه العروض برمتها ، وعندما فشلت الوفود الإيطالية في إقناع الأمير ، وبعد ما تحقق

(١) Kitchener to Grey, Doc. No. 14, Cairo, March 16, 1913, Confidential 10369, Part LXXVII. Further correspondence respecting Egypt and Sudan, January to June, 1913.

إيطاليا عدم جدوى استأثته إليها عادت إلى استغلال الخديوى عباس بنصح السنوسيين بضرورة الإخلاء إلى السكينة وأن يجذل لهم الوعود الطيبة إذا هم قبلوا الأمر الواقع وكفوا عن مواصلة الجهاد، وقبل الخديوى الوساطة وأرسل إلى السيد أحمد الشريف بالجبل الأخضر فى أواسط عام ١٩١٣ وفداً يحمل كتاباً من الخديوى ، وقابل الشيخ الوفدمقابلة حسنة ولكنه أكد أن شروطه للاتفاق مع إيطاليا هى أن يحلوا عن البلاد وليس هناك من سبيل غير هذا السبيل للتفاهم ، وكان ذلك ختام هذه الوساطة وإخفاقها . ويكشف لنا عن دور الخديوى كتاباً كان قد بعث به أحد مبعوثى الخديوى (عزت الجندى) إلى الجنرال إميليو Emilio قائد القوات الإيطالية فى بنغازى وفى هذا الكتاب المؤرخ فى ٨ مايو ١٩١٤ يبدى هذا المبعوث استياءه من الخديوى لأنه لم ينتج نظير جهوده ما يستحق من مكافأة وهو يلتمس المزيد منها وينعى على الخديوى أنه قصر فى مكافأته رغم الجهود التى بذلها ويعلن فى رسالته انسحابه من خدمة الخديوى مؤكداً للقائد الإيطالى « لولا حبي الزائد وصدائق العظيمة لسعادتكم ما كنت أخبركم بهذه المسألة التى تجعل كل (شريف) يتبعد كلما أمكن عن خدمة من لا يقدررون الخدمة ولا يعرفون قدر الرجال ، ولا يتأخر عن كل خدمة من ورأها تأليف ذات البين بين العرب وإيطاليا كلما سنحت الفرصة لاعتقادي أن هذا فى مصلحة العرب أكثر مما هو فى مصلحة إيطاليا» (١) ؟

وعلى الرغم من كل المعوقات التى حدثت من إندفاعة المصريين فقد كان موقف الشعب المصرى موقف المعاضد للدولة العثمانية ، ولأشقائه المجاهدين فى ليبيا ، إذ شكلت اللجان فى كثير من أنحاء البلاد لجمع التبرعات وأهمها اللجنة العليا للاكتتابات التى تشكلت فى ١٤ أكتوبر ١٩١١ برئاسة الأمير عمر طوسن . كما تألفت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الشيخ على يوسف وقررت تكوين عدة مستشفيات ميدان وأرسلت الكثير من البعثات الطبية إلى ميدان القتال ، وشملت عدداً كبيراً من الأطباء المصريين وعلى الرغم من المقالات المعارضة التى أثارها لطفى السيد وصحافة الاحتلال فى هذه الفترة فإن ذلك

لم يؤثر على اندفاع الرأى العام المصرى ، وحملت الصحف المعبرة عن هذا الرأى حملة عنيفة فهابت بالأغنياء أن يتبرعوا لتركيا لكي تتحمل مصاريف الحرب وطالبت عرب البادية أن ينضموا بشجاعة لصدهجمات الإيطاليين ، كما ظهرت في ذلك الوقت لجنان كثيرة لمقاطعة التجارة الإيطالية والإضرار بمصالح إيطاليا الاقتصادية ، حتى لقد اضطر كثير من الإيطاليين إلى مغادرة البلاد نتيجة لهذه المقاطعة العنيفة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش ويدخل في ذلك أصحاب المحلات التجارية والبنوك والرعيا الذين يحترفون بعض الحرف الصغيرة ، كما ظهر اتجاه لسحب الطلاب المصريين من المدارس الإيطالية والاستغناء عن الأساتذة الإيطاليين في الجامعة المصرية . وألف المصريون جمعيات لحصر أسماء المحلات التجارية ونشر أسمائها في الصحف ، كما تركزت الجهود على سحب الأموال المصرية المودعة في بنك روما وكانت تبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات وهى حصيلة الأموال التى جمعها المؤتمر المصرى الذى ظهر على أثر الأزمة التى افتعلتها السياسة البريطانية بين عنصرى مصر الأقباط والمسلمين على أثر اغتيال رئيس الوزارة المصرية بطرس غالى باشا فى عام ١٩١١ ، وطالب الوطنيون بسحب هذه الأموال باعتبار أن إيطاليا تحارب الدولة العثمانية بأموال مصرية وأن يشتري بها الثون والغالل والأقوات وإرسالها إلى طرابلس برأ عبر الحدود المصرية لأنه ليس لطرابلس منفذ تدخل إليها المساعدات إلا مصر ، وذلك بعد محاصرة الإيطاليين للسواحل الليبية وأن المصريين مسئولون مسئولية الإخوة والجوار والذين عن إغاثة طرابلس ومساعدتها بكل قواهم فضلاً عن أنه إذا أصبحت طرابلس مستعمرة إيطالية فإن مصر فى هذه الحالة ستفقد من قوتها المادية والسياسية ما يؤخرها عن السعى إلى الأمام خطوات كبيرة إلى الوراء (١) .

ولم يتأخر الكتاب والشعراء المصريون كحافظ إبراهيم والشيخ على يوسف وعبد الميزز جاويش عن الإشادة بكفاح الليبيين ، فأنشد الشعراء قصائدهم وكتب الكتاب ما أوحاهم الضمير بدافع الوطنية ، وخطب الخطباء بكلماتهم الجادة ، وكانت الصحف الوطنية تنشر كل ذلك وتطبع المطبوعات نحو قضية ليبيا وجهادها . ومع ذلك فقد وقفت عقبات كثيرة دون مساعدة مصر لليبيا مساعدة مطلقة خاصة حينما أبدل بالأمورين المصريين

في الحدود الغربية مأمورين إنجليز ، وطلب من قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية والعمل على قطع كل سبيل للاتصال بين مصر وليبيا وكان من أثر ذلك أن قامت ثورة عنيفة على الوزارة المصرية تزعمتها الصحافة الوطنية متهمة إياها بالخيانة والفساد^(١) .

وعلى الرغم من أن المجاهدين العرب أبلوا بلاء حسناً ضد الطليان في عديد من المارك إلا أن الدولة العثمانية كانت في حال تمنعها من الاستمرار في القتال ضد إيطاليا^(٢) . ويمكن أن نعتبر أن الحرب التركية الإيطالية وصلت من الناحية الرسمية إلى نهايتها عندما قبل العثمانيون تحت ضغط الدول الأوروبية وبسبب الهزائم التي أصابهم في ميادين أخرى الدخول في مفاوضات من أجل الصلح مع إيطاليا . وبدأت هذه المفاوضات فعلاً في لوزان في ١٢ يوليو سنة ١٩١٢ ولم تؤثر رغبة المجاهدين في مواصلة القتال شيئاً في تعطيل أو وقف مفاوضات الصلح . ولكن الدولة العثمانية خاصة بعد تلبذ موقفها في البلقان بادرت بإرسال أحد مندوبيها إلى المؤتمر حيث تم توقيع معاهدة « أوتشي » وظهر لإيطاليا أن هناك سهولة كبيرة في حمل الدولة العثمانية على الإقرار بالإحتلال الإيطالي لليبيا للأسباب الآتية :

أولاً : أدركت الدولة العثمانية أنه لا يمكن لها إخراج إيطاليا بالقوة لضعف الأسطول العثماني ومنع إجتاحتها من إرسال جندها عن طريق مصر .

ثانياً : أن أوروبا لن تكره إيطاليا على الخروج من ليبيا عملاً بقاعدة ما أخذه الصليب من الهلال لا يعود إلى الهلال .

ثالثاً : كان بعض رجال الدولة العثمانية من الاتحاديين يرون أن ولاية ليبيا من الأطراف البعيدة عن كرسى السلطنة ولا يستحق أن ينفق عليها من الأموال لأجل حمايتها وأن بيع طرابلس أولى من بيع البوسنة والهرسك ، ولا شك أن الحزب الألماني الذي كان ينمو في الدولة كان يشجع هذه الفكرة ، ومن المعروف أن النفوذ الألماني

(١) انظر نص التقرير الذي بعث به كشتنر إلى جرای في ١٠/٦/١٩١١ .
CF. F.O. 407, 177, Doc. No. 295.

(٢) نقول زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ص ٨٢ ، بيروت ١٩٥٠ .

كان في هذه الفترة يتغلغل في جمعية الاتحاد والترقي وفي ضباط الجيش العثماني^(١). كما كانت ألمانيا تميل إلى ترضية إيطاليا بقصد استمرار بقائها في المحالفة الثلاثية القائمة بينها وبين النمسا وألمانيا .

رابعاً : اتجاه إيطاليا — نتيجة لعدم ظفرها بنصر عاجل في طرابلس — على الرغم من القوات الكبيرة التي حشدتها إلى مناوشة الدولة العثمانية في البحر المتوسط فاستولت على رودس وجزر الدوديكانيز ، فما كان من إيطاليا إلا أن أجابت على ذلك بمد يد المعونة لثورة الإدريسي في عسير ، ومهاجمة سواحل البحر الأحمر ، وتهديد المواصلات العثمانية^(٢) ، وتدخلت الدول الأوربية للتوسط في الصلح حتى لا تمتد الأعمال العسكرية إلى شرق البحر المتوسط ، هذا بالإضافة إلى أن إيطاليا عمدت إلى تهديد سواحل البحر الأحمر ، ولذلك آثرت الدولة العثمانية الصلح مع إيطاليا إبقاء على ممتلكاتها الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا تأثرت أكثر من غيرها بالأعمال الحربية التي قامت بها إيطاليا وشرعت الصحافة الإنجليزية تحمل بكل عنف على إيطاليا بشأن الأخطار التي قد تنجم عن محاولة إيطاليا المساس بالأولوية الإنجليزية في شرق البحر المتوسط .

ولما كانت الدولة العثمانية لا تستطيع أن تعلن تخليها صراحة عن طرابلس حتى لا تفقد عطف العالم الإسلامي ، لذلك آثرت أن تكون معاهدة لوزان ذات وجهين فهي من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس ، ومن جهة أخرى احتفظت الدولة بروابط تربطها بطرابلس كتميين نائب للسلطان وتميين قاض للبلاد وتخلى الدولة عن السيادة عن طرابلس وبرقة ومنح أهالي البلاد استقلالاً ذاتياً . وقد تم توقيع هذه المعاهدة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٢ بعد أن تمهدت الدولة العثمانية بسحب جميع حامياتها العسكرية من ليبيا ، على أن تعيد إيطاليا للدولة جزر الدوديكانيز التي احتلت خلال سير الحرب .

ومعاهدة لوزان تؤرخ بداية الحركة التحريرية الوطنية في ليبيا ، والتي استمرت

(١) انظر مجلة النار ج ١٢ م ١٤ ، ما تعتمد عليه إيطاليا في حل تركيا على الصلح .

(٢) مصطفى عبد الله بعبو ، المجلد في تاريخ لوية ص ١٢١ — ١٢٢ .

لسنوات طويلة ، فالليبيون في برقة وطرابلس لم يقرروا الدولة العثمانية على الصلح وكان من رأى السيد أحمد الشريف ، باعتباره القائد الوطنى للجهاد ، بأنه والصلح على طرفي نقيض .

ولم تتوقف تبعاً لذلك العمليات العسكرية وإنما ظل القتال قائماً يقود عملياته العسكرية عز يزالمصرى ، ولكن الصعوبات أحاطت بالمجاهدين الليبيين من كل جانب لانقطاع الموارد عنهم ثم بسبب ما نجم عن الضغط الشديد الذى استخدمته إيطاليا مع الدولة العثمانية حتى تأمر الأخيرة باستدعاء بقية القوات التى ظلت تحارب في برقة ، يضاف إلى ذلك التصدع الذى حدث في صفوف الوطنيين حول عقد الصلح أو مواصلة القتال .

والحقيقة أن الدولة العثمانية ظلت من تاريخ توقيع معاهدة لوزان أكتوبر ١٩١٢ إلى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ مترددة بين بذل المساعدة للسوسيين أو منعها عنهم خوفاً من إثارة إيطاليا ضدها في الحرب البلقانية . أما الشعب الليبي في برقة وطرابلس فقد استاء استياءاً بالغاً من عقد الدولة العثمانية الصلح ، وواصلت الأمة الليبية جهادها دون أن تعرف الفتور ، ووقفت الصحافة المصرية إلى جانب الشعب الليبي المجاهد ، وظهرت المقالات العنيفة التى يوجه أصحابها اللوم إلى الحكومة المصرية بأن فشل الدولة العثمانية في الحرب يرجع إلى خطة الحياذ التى فرضت على مصر ولولا ذلك لأمكن للدولة العثمانية أن ترسل جيوشها عن طريق مصر باعتبارها أصلح قاعدة لمنازلة الإيطاليين .

وعلى الرغم من استمرار الكفاح الوطنى فقد أخذت الصعوبات الشديدة تسيطر بالمجاهدين لانقطاع الموارد عنهم ، أضف إلى ذلك ما مارسه انجلترا من ضغط حتى تصرف الحكومة المصرية عن امداد المجاهدين في برقة بما يحتاجون إليه من أسلحة وذخائر ومؤن .

أما في طرابلس فقد قرر الأهالى الإستفادة من منشور السلطان الملحق بمعاهدة لوزان وكلفوا الشيخ سليمان البارونى باعلان استقلال طرابلس ، ولكن الحكومة الطرابلسية الجديدة صادفت صعاباً عديدة فرأى البارونى أنه من الأفضل أن تنال طرابلس استقلالاً إدارياً داخلياً تحت سيادة إيطاليا ، ولكن انتصارات الإيطاليين قضت على هذه الفكرة .

وفي الفترة من توقيع معاهدة لوزان الى إعلان الحرب العالمية الأولى تدفق المتطوعون المصريون للقتال في صفوف المجاهدين الليبيين وعلت الحماسة بدرجة اشترط معها أن يكون المتطوع قادراً على الانفاق على نفسه ، وأن تكون نفقات سفره من جيبه الخاص ، وساهم زعماء الحركة الوطنية في مصر في الدعوة إلى القضية الليبية في داخل البلاد وخارجها ، كما جذبت القضية الليبية جماعة من أحرار الانجليز الذين تعاطفوا مع العرب والمسلمين الهنود وأسسوا جمعية الهلال الأحمر الليبية على غرار جمعية الهلال الأحمر المصرية^(١) . وبرز من أحرار الانجليز المستر وفرد بلنت الذي ساهم في مناصرة الدعوة في الاحتجاج على الغزو الإيطالي لليبيا ، وكان يؤيد الشرقيين النازلين في العاصمة البريطانية .

ويذكر المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي أن محمد فريد زعيم الحزب الوطني في مصر حضر بعض الاجتماعات التي كان ينظمها المستر بلنت ، وحمل في خطبه التي ألقاها في الاجتماعات على السياسة الاستعمارية الأوربية ملقياً تبعة عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا وسبقهما إيطاليا في الاعتداء على الشعوب الشرقية . وأن إنجلترا وفرنسا قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها لمصر وتونس والجزائر والشروع في وضع الحماية الفرنسية على مراکش ، وأن إيطاليا تستكمل الدور الذي اتفقت دول أوروبا على ارتكابه لإخضاع بلاد الشرق عامة .

وركز الوطنيون على التضامن الإسلامي باعتبار أن وحدة شعوب الشرق هي أساس مقاومة الأطماع الأوربية وأن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من سلسلة حروب صليبية حديثة بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر ولن تنتهي إلا بعد أن تخضع أوروبا كل ما هو خارج عن سيطرتها^(٢) ، وكما سبق أن أوضحنا أن هذه الدعوة كانت في اعتقاد لطفي السيد تضر بالقضيتين الليبية والمصرية معاً ضرراً بليغاً لأنها تكسب الحرب شكل تعصبي ديني .

Pritchard. (Evans) Sanusi of Cyrene, p. 113.

(١)

(٢) عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ص ٢٨٠ — ٢٨٢ ، القاهرة ١٩٤١ .

C.F. Khadduri Majid, Modern Libya, A Study in Political Development, Baltimore 1963, p. 14.

وكان الشعور الوطنى لدى الوطنيين بالغاً حد الانتباه لكل تطورات الحرب وتفصيلاتها ، واشترك فى العمليات العسكرية عزيز المصرى وكان قائداً فى بنغازى وكان له جهوداً كبيرة فى تنظيم حركة المقاومة ، وتزويد معسكرات المجاهدين بما يلزمها من المؤن والإمدادات ، هذا على الرغم من وقوع الخلاف بينه وبين السنوسيين ، الأمر الذى دعاه إلى الانسحاب ببعض الفرق العسكرية وترك قيادة الفرق الأخرى يشرف عليها السيد أحمد الشريف .

وإزاء الضغط الإيطالى العنيف اتجه المجاهدون إلى حرب العصابات بعد إدراكهم أنه من الصعوبة مقابلة الإيطاليين فى وقائع منظمة ، وهذه الحروب كانت شديدة الفتك بالإيطاليين . وفى أوائل ١٩١٤ اعتزمت القيادة الإيطالية أن تقوم بغزو مفاجئ لما بقى فى أيدي السنوسيين فى الجبل الأخضر ، وأخذ القحط يظهر فى صفوف المجاهدين لانقطاع المدد عنهم من مصر وبسبب الأوبئة التى أخذت تفتك بهم . وعند قامت الحرب العالمية الأولى وانضمت إيطاليا إلى الحلفاء رأت بريطانيا مراعاة لحليفها إيطاليا أن تقفل الطريق المصرى نهائياً . ولكن من جهة أخرى كان على إيطاليا بسبب دخولها فى الحرب إلى جانب الحلفاء أن تتحمل نفقات كبيرة ومتاعب داخلية نادت بعملها بحيث أنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا مؤقتاً ، فسحبت كثيراً من قواتها وأصبحت سلطاتها لا تسو المراكز الرئيسية لها فى برقة وطرابلس إلا أن مجرى الحوادث لم يلبث أن تغير فى أواخر ١٩١٥ ، لأن السيد أحمد الشريف ، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا ليبيا فى ١٩١٥ بهدف إثارة برقة ضد الإيطاليين ، قام بحملة عسكرية على مصر كان القصد منها إرغام إنجلترا على القتال فى حدود مصر الغربية ، ومن ثم^(١) شغلها عن الحملة التركية الألمانية التى وجهت إلى قناة السويس بقيادة جمال باشا فى عام ١٩١٥ .

دكتور جمال زكريا قاسم

مصادر البحث

أولاً — وثائق غير منشورة :

سجلات وزارة الخارجية البريطانية :

- Public Record Office, F.O. No. 141, 457' 407, 177, Part LXXIX. Further correspondence respecting Egypt and Sudan.

ثانياً — وثائق منشورة :

- Gooch and Temperly, British Documents on the Origins of War, 1898-1914, Vol. X, Part II, London 1938.
- Great Britain Foreign Office, Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign Office, Libya, London 1920.

ثالثاً — المصادر العربية :

- أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، مجلدين ، القاهرة ١٩٣٦ .
- بيشون (جان) : بواث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق ، تعريب محمد عزة دروزة — بيروت ١٩٤٦ .
- جرى (وزير خارجية بريطانيا ١٨٩٢/١٩١٦) : مذكرات اللورد جرى وتبعة الحرب العالمية الأولى ، تعريب على أحمد شكرى .
- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القوى ١٩٠٨/١٩١٩ .
- لوثرروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، وتعليق الأمير شكيب أرسلان — فى مجلدين — القاهرة ١٣٤٢ .
- محمد حسنين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية — مجلدين — القاهرة .

- محمد الطيب الأشهب : برقة العربية أمس واليوم — القاهرة ١٩٤٥ .
- محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة — القاهرة ١٩٤٨ .
- مصطفى عبد الله بعبو :
- المجلد فى تاريخ لوبية — الإسكندرية ١٩٤٧ .
- دراسات فى التاريخ اللوبى — القاهرة ١٩٥٧ .
- نقولا زيادة : برقة الدولة العربية الثامنة — بيروت ١٩٥٠ .

رابعاً — المصادر الأوروبية :

- Barbour (Neville), A Survey of North West Africa, Second Edition, London 1962.
- Cachia (Anthony J.), Libya under the Second Ottoman Occupation, Tripoli 1944.
- Cumming (Sir Duncan), Sanusiya in the First World War, Paper submitted to the Libya in History Conference 16-23/3/1968.
- Khaduri, Majid, Modern Libya, A Study in Political Development, Baltimore 1963.
- Pritchard (Evans), Sanusi of Cyreneica, London 1944.
- Young, Egypt. London 1927.

خامساً — الموريات :

(أ) الجرائد :

- الجريدة — أحمد لطفى السيد — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .
- اللواء — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .
- المقطم — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .

(ب) المجلات :

- المنار — القاهرة — إصدار محمد رشيد رضا ، ج ١١ ، ج ١٢ / ١٤ .